الأمم المتحدة

A/54/948

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وخلال الجلسة العامة الأخيرة للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''، انفصلت الولايات المتحدة عن توافق الآراء بشأن الفقرات الثلاث من الوثيقة الختامية التي تتناول على وجه التحديد موضوعي العولمة وتخفيف عبء الدين. وذكرنا في بياننا في جملة ما ذكرنا: ''أن هذه الفقرة تصف العولمة والديون بأنها عوائق كبيرة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ونحن نرى أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعن ضمان المساواة للمرأة في جميع مجالات الحياة. وليس هناك علاقة مباشرة بين معظم جوانب تحقيق المساواة للمرأة والمسائل الاقتصادية والمالية الدولية''.

وعلى أساس الشعور بالقلق الذي تم الإعراب عنه منذ المؤتمر، يبدو للأسف، أن الجملة الأخيرة من الاقتباس المذكور أعلاه، بوجه خاص، هي التي ربما أعطت الانطباع المضلل بأن الولايات المتحدة هي إما أنها غير معترفة أو غير مكترثة، بصورة ما، بالتأثير السلبي المحتمل للعولمة على المجموعات الضعيفة، بما في ذلك المرأة، في البلدان النامية.

وبناء على ذلك، سأكون ممتنا للغاية لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والبيان المرفق بها (انظر المرفق)، الذي يعبر بصورة أتم وأوضح عن رأي الولايات المتحدة بشأن العولمة مما هو في البيان الأصلي، وبوصفها وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) ريتشارد س. **هولبروك**

270700 270700 00-55031 (A)
0055031

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة من الممثل الدائم لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

تأثير العولمة ومضاعفاتها المتعلقة بالسياسة الوطنية والتعاون الدولي

تود الولايات المتحدة أن تتناول بالتفصيل البيان الذي أدلت به في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في نهاية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين، الذي يتم مرة كل خمس سنوات. ولا تزال الولايات المتحدة يساورها القلق إزاء اللغة المستخدمة في الوثيقة الختامية المتعلقة باستعراض نتائج مؤتمر بيجين بعد مرور خمس سنوات عن انعقاده والتي تتناول العولمة وتخفيف عبء الديون، لا سيما في الفقرات ٢٩، و ٣٠ مكرر - ثانيا و ١٣٥ (ط) (١٢٥ (ج) سابقا).

إن العولمة تحدث ثورة في الطريقة التي يعمل بها العالم، ويمكن أن تحقق منافع كبيرة للبلدان النامية - عن طريق حفز التجارة، وتوليد العمالة، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة على التعليم. وفي الوقت نفسه، نعترف أن البلدان النامية لم تتمكن جميعها من الاستفادة من منافع العولمة، كما أنها لم تستفد منها بالتأكيد بنفس الدرجة. وفي الوقت الذي تحتل فيه بعض البلدان موقع الصدارة في السباق، تزداد نسبيا بلدان أخرى تقهقرا إلى الوراء.

ولا تحصل جميع الفئات داخل البلدان على حصتها من المنافع بالتساوي. ونظرا لأنماط التمييز التاريخية القائمة في بعض البلدان، لا تحصل بعض الفئات الضعيفة، بما فيها المرأة على هذه المنافع، أو على التأهيل والتدريب المناسبين لتمكينها من المشاركة مشاركة كاملة في الجوانب الإيجابية للاقتصاد الجديد. فالمرأة متخلفة في مجال التعليم، والتدريب التكنولوجي، والحصول على الائتمان، وملكية الأراضي. وكثيرا ما تكون المرأة العاملة والمرأة النشطة تجاريا أقل مقدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية، بما في ذلك الفرص المعززة من خلال العولمة، ويعزى ذلك جزئيا إلى التحيز القائم على نوع الجنس في المؤسسات.

وتعاني البلدان المتخلفة عن الركب عموما مواطن ضعف قائمة في سياساتها ومؤسساتها تعوق، ضمن الآثار السلبية الأخرى، تقدم الفئات المحرومة، بما فيها المرأة. غير أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تصحب العولمة يمكن أن تفيد أيضا هذه المجموعات المحرومة، إذا سمح لها بحرية التعليم، والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية، واغتنام الفرص الاقتصادية.

وليست العولمة في الواقع خيارا سياسيا، بل إن الأمر يتوقف على كل دولة إذا كانت تريد أن تطبق سياسات يمكن أن تساعد شعوبها على الاستفادة من فرص العولمة، حتى يستفيد جميع مواطنيها، بمن فيهم المرأة. فالسياسات الوطنية السليمة هي العنصر الحاسم الأساسي للنجاح في تحقيق النهوض بالمرأة، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

غير أنه ينبغي ألا تتحمل البلدان النامية أعباء هذه المهمة وحدها. وينبغي أن يوفر المجتمع الدولي التشجيع والدعم، حسب الاقتضاء، لمساعدتها على بناء قدراتها وإجراء الإصلاحات الضرورية.